المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الخامس والسبعون - يوليو/ تموز 2008 - السنة السابعة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

أولاً: مقدمة 2

ثانياً: ملاحظات منهجية.. 4

ثالثاً: منهجية إعداد مؤشرات التنافسية العالمية 7

رابعاً: مؤشر التنافسية العربية................................ 12

خامساً: مؤشر التنمية والتجارة................................ 14

سادساً: مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي..... 16

سابعاً: خاتمة.. 19

المراجع 23

المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول

إعداد : د. بلقاسم العباس

أولاً : مقدمة

يعتبر علم الاقتصاد كثيف الاعتماد على البيانات الكمية والنوعية والاحصائيات المختلفة، لغرض قياس مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع، وإرساء دلائل كمية نمطية معنوية لمحددات السلوك الاقتصادي ومدى تأثره وتفاعله بالبيئة المحيطة به. وتوفر المحاسبة بكل مستوياتها من المؤسسة إلى المحاسبة القومية قياساً لمستوى هذا النشاط، ويتكفل الاحصاء الوصفي بتلخيص البيانات التي تفرزها المحاسبة في مؤشرات بسيطة ، تسمح بتكوين نظرة دقيقة حول حجم هذا النشاط، مثل قياس متوسط معدل النمو الاقتصادي أو قياس متوسط معدل التضخم أو معدل البطالة. أما الإحصاء الرياضي والقياس الاقتصادي فيسمحان بنمذجة هذا النشاط وإعطاء تفسيرات لمحدداته ومدى تأثره بمختلف تغيرات البيئة الاقتصادية.

يتم قياس النشاط الاقتصادي عبر تجميع ورصد تطورات أسعار السلع والخدمات وعوامل الإنتاج وكذلك حجم التدفقات والمبادلات التي تتم في الأسواق. ويتم تجميع هذه القيم بالأسعار الجارية أو الثابتة حسب عدة معايير تصنيف أصبحت أغلبها دولية متعارف عليها. أما النشاطات غير السوقية، فإنه يتم قياسها إما بتكلفة إنتاجها مثل الخدمات الحكومية المجانية، أو افتراض سعر لها مثل الكلفة أو حساب سعر الظل. وتخضع هذه البيانات إلى عملية تجميع كبيرة على مستويات تصنيف متعددة، تمتد من المشروع إلى القطاع إلى المستوى القومي، وغالباً ما يتم نشر المتوسطات والمجاميع ومراكمة التدفقات. ونظراً لاعتماد السلوك الاقتصادي على القيم الفعلية وليس الاسمية ، فإنه عادة ما يتم حساب أرقام قياسية للأسعار والكميات وذلك لتقييم النمو الفعلي بالأسعار الثابتة وقياس معدلات زيادة الأسعار على المستوى الإجمالي مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف تركيبة استخدام السلع في الاستهلاك.

أفرزت النظريات والتحاليل الاقتصادية متغيرات اقتصادية عديدة غير منظورة وليس لها قياسات كمية. وأكثر من ذلك فقد وجدت ظواهر وإشكاليات من الصعب تحديدها في بعد واحد أو قياسها اقتصادياً وذلك إما لكونها ظواهر متعددة الأبعاد، أو لأن المفهوم النظري لهذه الظواهر لا يقابله متغير كمي أو كيفي واحد. وعليه فقد لجأ الباحثون إلى قياس هذه الظواهر جزئياً بمؤشرات تعكس الجانب الملموس منها أو استخدام مؤشرات تقريبية لقياس حجمها.

بالمقابل، فقد أفرزت النظريات والتحليلات الاقتصادية متغيرات إقتصادية عديدة غير منظورة وليس لها قياسات كمية. وأكثر من ذلك فقد وجدت ظواهر وإشكاليات من الصعب تحديدها في بعد واحد أو قياسها إقتصادياً، وذلك لكونها ظواهر متعددة الأبعاد، أو لأن المفهوم النظري لها يقابله متغير كمي أو كيفي واحد. في ظل هذه الوضعية من المعرفة،

فقد لجأ الباحثون إلى قياس هذه الظواهر جزئياً بمؤشرات تعكس الجانب الملموس منها أو استخدام مؤشرات تقريبية لقياس حجمها. فمثلا، تستند نظرية النمو على تفسير الإنتاج باستخدام دوال الإنتاج، حيث أن عوامل الإنتاج المستخدمة هي العمل وراس المال والتكنولوجيا. و لا توجد قياسات كاملة لهذه المتغيرات حتى الآن. حيث تشير النظرية إلى الجهد البشري المبذول في عملية الإنتاج، في حين أن المتوفر من قياسات لا يتجاوز عدد ساعات العمل المبذولة بغض النظر عن نوع الجهد المبذول. كما أن راس المال يقاس بالقيمة السوقية للأصول المتراكمة، التي تختلف عن ما هو مستخدم فعلا من الأدوات والمعدات في الإنتاج، كما أن مفهوم رأس المال البشري الذي يقصد به ما هو متراكم من معارف ومهارات إنتاجية يتم تقريبه فقط بالمستوى التعليمي لقوة العمل، بغض النظر عن نوعية التعليم. وهكذا فقد أصبح من المعتاد توفر عدة قياسات مختلفة لنفس الظاهرة سمحت بقياسها وتحليلها ومدى تأثيرها في المجتمعات. وقد ساهم هذا المنهج الجزئي في كثير من الأحيان في تضارب الآراء وتعميق المناظرات والاختلافات حول مدى فهم المجتمع لهذه الظواهر.

نتيجة لعدم كفاية المؤشرات الجزئية في الإحاطة بحجم الظواهر المركبة والمعقدة غير الملموسة، فقد تم الاتجاه نحو تطوير مؤشرات مركبة تتكون من جملة من المؤشرات الجزئية التي يعتقد أنها تحيط بأغلب الأبعاد المكونة لهذه الظواهر المعقدة. ومع الزمن أصبحت المؤشرات المركبة كثيرة التداول والاستخدام في الأدبيات الاقتصادية وتؤخذ على أنها قياسات يعتد بها في تحديد الظواهر المعقدة.

ونتيجة لعدم كفاية المؤشرات الجزئية في الإحاطة بحجم الظواهر المركبة والمعقدة غير الملموسة، فقد تم الاتجاه نحو تطوير مؤشرات مركبة تتكون من جملة من المؤشرات الجزئية التي يعتقد أنها تحيط بأغلب الأبعاد المكونة لهذه الظواهر المعقدة. ومع الزمن، فقد أصبحت المؤشرات المركبة كثيرة التداول والاستخدام في الأدبيات الاقتصادية، وتؤخذ على أنها قياسات يعتد بها في تحديد الظواهر المعقدة. ويعتبر مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤشرات التنافسية كتلك التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومعهد الإدارة الدولية من بين المؤشرات المركبة العديدة، المستخدمة في قياس ظواهر مثل "التنمية البشرية" و"تنافسية الأمم" والتي لا تتوافر لها مؤشرات بسيطة متفاهم عليها.

بالرغم من أن المؤشرات المركبة تحل إشكالية قياس الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، فإنه لا يوجد اتفاق حتى الآن على مدى جودة هذه القياسات ومدى دقتها في قياس الظاهرة المدروسة.

وبالرغم من أن المؤشرات المركبة تحل إشكالية قياس الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، فإنه لا يوجد اتفاق حتى الآن على مدى جودة هذه القياسات ومدى دقتها في قياس الظاهرة المدروسة. كما أن كل الجهود المبذولة لتطوير المؤشرات المركبة لا تستند لنموذج نظري واضح يحدد مسبقاً عدد المؤشرات الجزئية وكيفية قياسها ووزن كل مؤشر داخل المؤشر المركب. وتستند كل الجهود المبذولة في تطوير المؤشرات المركبة على التحليل الاحصائي لتفصيل هذه المؤشرات، بالإضافة إلى ما توصلت إليه المعرفة البشرية من دلائل ودراسات تحليلية تخص الظاهرة المدروسة.

المؤشر المركب هو تقييم كمي لظاهرة اقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد ويوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الأبعاد المختلفة .

ثانياً : ملاحظات منهجية

تعريف المؤشر المركب

المؤشر المركب هو تقييم كمي لظاهرة يفترض أنها متعددة الأبعاد ويوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة. فمثلاً لقياس مستوى الأداء الاقتصادي الكلي وتقييم مدى جودته، فإنه لا يوجد مؤشر إحصائي بسيط يعكس هذا الأداء ويلخصه في رقم كمي محدود. فبالتحدث عن الاقتصاد الكلي يتسارع إلى الذهن موضوع التضخم والبطالة والنمو والاختلالات الداخلية والخارجية واستقرار سعر الصرف، وإلى آخره من المؤشرات. وإذا ما أخذت هذه المؤشرات كل على حدة لتقييم الأداء الاقتصادي الكلي، فإنه عادة ما تتضارب النتائج، إذ يحدث أن يرتفع التضخم وتنخفض البطالة ويرتفع معهما معدل النمو الاقتصادي. وكمخرج لهذه المسألة، فإنه يفترض أن "الاقتصاد الكلي" ظاهرة مركبة ومكونة من عدة متغيرات جزئية ، وتحتاج إلى تركيبها في مؤشر واحد يعكس كل هذه الأبعاد.

نظراً لوجود وحدات قياس مختلفة للمؤشرات الجزئية، فإنه لا يمكن إجراء العمليات الحسابية عليها إلا بعد تحويلها بطريقة تسمح بإجراء هذه العمليات. من بين هذه الطرق المستخدمة والأكثر شيوعاً هو تنميط المتغيرات الجزئية إلى مؤشرات جزئية.

تنميط المتغيرات

لنفرض أن الظاهرة المراد قياسها بمؤشر مركب I ، بعد دراستها تبين أنها يمكن أن تقاس بـ n متغير جزئي X_i، ونظراً لأن المؤشرات الجزئية لها وحدات قياس مختلفة، فإنه لا يمكن إجراء العمليات الحسابية عليها إلا بعد تحويلها بطريقة تسمح بإجراء هذه العمليات. ومن بين هذه الطرق المستخدمة والأكثر شيوعاً هو تنميط المتغيرات الجزئية X_i إلى مؤشرات جزئية I_i.

$$I_i = \left(\frac{X_i - X_{\min}}{X_{\max} - X_{\min}} \right) a + b ......(1)$$

حيث أن X_{min} هو أدنى قيمة لـ X في العينة، و X_{max} أعلى قيمة. وتمثل a النقطة القصوى في مجال الترتيب، بحيث أن قيم المؤشر المنمط تتراوح ما بين b وa+1. ففي المجال الذي يتراوح ما بين الواحد والسبعة فإن b=1 وa=6. يقوم المؤشر المنمط I_i فقط بتحويل إحداثيات المتغير X_i إلى إحداثيات يتم تحديدها ببعد المجال [a+1,b]، فكلما ارتفعت قيمة X_i فإن قيمة I_i ترتفع لتصل إلى a+1 عندما X_i يساوي X_{min} وتنخفض إلى قيمه الدنيا فإن X_i يساوي X_{max}.

لنفترض أننا نقارن الأداء الاقتصادي الكلي لخمس اقتصادات ولدينا البيانات التالية :

يتطلب تنميط المؤشرات الجزئية معرفة اتجاه تغيرها بعلاقتها مع المؤشرِ المركب أيِ هل أن الارتفاع يعني تحسناً أو تدهوراً في قيمة المؤشر. وبناء عليه يتم تنميط المتغيرات بطريقة تعكس ارتفاع مؤشرها تحسناً في قيمتها.

في ظل هذه المعطيات، فإنه يصعب تقييم الأداء الاقتصادي الكلي لهذه الاقتصادات، وذلك لأن كل مؤشر جزئي على حده يعطي تقييما

جدول (1) : مؤشرات الاداء الاقتصادى الكلى (نقاط مئوية)

الاقتصاد	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل النمو
1	30	10	-3
2	10	12	2
3	2	8	6
4	7	6	3
5	4	25	5

متبايناً عن الثاني. ويتطلب تنميط المؤشرات الجزئية معرفة اتجاه تغيرها بعلاقتها مع المؤشر المركب، أي هل يعني الارتفاع يعني تحسناً أو تدهوراً في قيمة المؤشر. فمثلاً في حالة الأداء الاقتصاد الكلي، فإنه من الواضح أن ارتفاع التضخم والبطالة يدل على تدهور الأداء الاقتصادي الكلي، وعليه فإنه يتم تنميط المتغير كالتالي:

$$I_i^* = \left(1 - \frac{X_i - X_{min}}{X_{max} - X_{min}}\right)a + b$$

$$I_i^* = \left(\frac{X_{max} - X_i}{X_{max} - X_{min}}\right)a + b \qquad ......(2)$$

وهكذا فإن انخفاض قيمة المتغير X_i تؤدي إلى ارتفاع قيمة المؤشر الجزئي I^*_i.

بالرجوع إلى المثال أعلاه، فإنه يمكن تنميط المؤشرات الثلاثة باستخدام المعادلة (2) في حالة التضخم وحالة البطالة، حيث أن الاقتصاد الثالث له أدنى معدل تضخم وهو 2%، وبالتالي فإن المؤشر المنمط يأخذ القيمة 10 وأيضاً القيمة 10 بالنسبة لمعدل النمو حيث أنه حقق أفضل معدل. لكن اقتصاد الدولة الثالثة شهد معدل بطالة 8%، وبالتالي فإن المؤشر المنمط يأخذ 9.6، ومقارنة مع اقتصاد الدولة الخامسة، فإنه مثلاً يمتاز بانخفاض التضخم لكن مع معدل بطالة مرتفع ومعدل نمو معقول، وبالتالي فإنه يصعب تقييم الوضع الاقتصادي الكلي من خلال مقارنة الأداء النسبي للمؤشرات الجزئية لهذه الدول.

يتم بناء المؤشر المركب من خلال دمج كل المؤشرات الجزئية المنمطة بشكل يعكس التركيبة المعقدة للظواهر المركبة، ويتم عامة تقسيم المؤشر المركب إلى مؤشرات فرعية وقد يتعدى هذا التفريع إلى عدة مستويات حسب الحاجة.

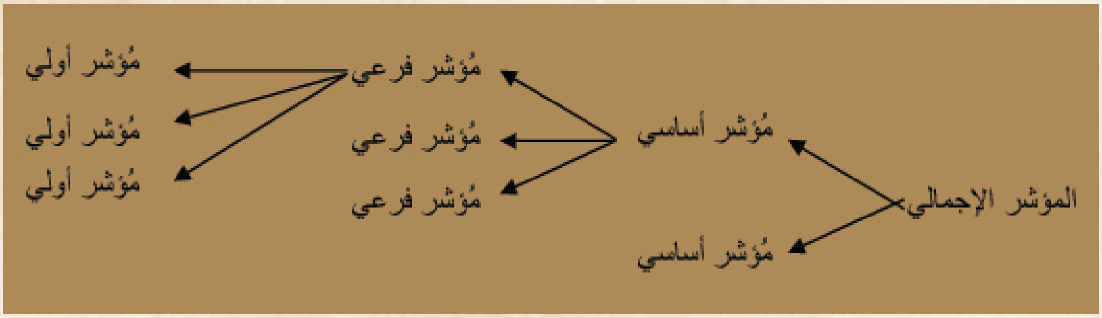
بناء المؤشرات المركبة

يتم بناء المؤشر المركب من خلال دمج كل المؤشرات الجزئية المنمطة بشكل يعكس التركيبة المعقدة للظواهر المركبة، ويتم عامة تقسيم المؤشر المركب إلى مؤشرات فرعية هي بحد ذاتها هي مؤشرات مركبة من عدة متغيرات أولية، وقد يتعدى هذا التفريع إلى عدة مستويات حسب الحاجة. يتم حساب العوامل الفرعية الأولية أو المركبة من خلال جمع أو حساب المتوسطات للعوامل المكونة لها. فإذا ما افترضنا أن العامل المركب Y_i مكون من n مؤشر منمط I_i، فإن تركيبة يتم كما يلي:

$$Y_i = \sum_{i=1}^{n} w_i I_i \qquad ...... (3)$$

حيث أن W_i هو الوزن الذي يمثله كل متغير داخل المؤشر المركب Y_i، وقد يكون هذا الوزن متساوياً، وبالتالي فإن العامل المركب هو فقط الوسط الحسابي ($w_i=\frac{1}{n}$) أو مجموع المؤشرات في حال وضع $W_i=1$. ففي المثال المتعلق بتقييم الأداء الاقتصادي الكلي، وبافتراض إمكانية قياسه بمتوسط معدل التضخم ومعدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وباستخدام المعادلة (3) أعلاه فإن اقتصاد الدولة الثالثة يحقق مؤشراً 9.6، بينما يسجل الاقتصاد الأول مؤشراً قدره 2.6 نقطة فقط.

شكل رقم (1): مخطط مكونات مؤشر التنافسية



تحتل مسألة ترجيح المؤشرات الأولية داخل كل مؤشر فرعي، وكذلك ترجيح المؤشرات المركبة الفرعية داخل المؤشر الإجمالي أهمية بالغة، حيث أنه من المفروض أن تعكس أهمية ووزن كل مؤشر في مساهمته وتأثيره على تغيرات المؤشر المركب.

الترجيح وبناء الأوزان النسبية

تحتل مسألة ترجيح المؤشرات الأولية داخل كل مؤشر فرعي، وكذلك ترجيح المؤشرات المركبة الفرعية داخل المؤشر الإجمالي أهمية بالغة، حيث أنه من المفروض أن تعكس أهمية ووزن كل مؤشر في مساهمته وتأثيره على تغيرات المؤشر المركب. ففي المثال السابق وباستخدام المتوسط الحسابي ،تم افتراض أن وزن كل من التضخم والبطالة والنمو تؤثر في الأداء الاقتصادي الكلي بنفس الوزن، أي الثلث لكل منهما، وهو أمر غير مستند لأي نموذج يحدد أهمية كل متغير في التأثير على الأداء الاقتصادي الكلي، علماً بأنه من وجهة نظر السياسات الاقتصادية تشكل مسألة محاربة التضخم والبطالة وتحقيق النمو مناظرة قوية بين مختلف المدارس الاقتصادية، إنعكست في تفضيل السياسة النقدية المتشددة لدى المدرسة التقليدية الحديثة أو استخدام السياسة المالية لدى المدرسة الكنزية، وفي واقع الحال ، فإنه لا يمكن اعتبار أن هذه المكونات متساوية بل قد تكون مسألة نابعة عن اختيارات سياسية تحددها تفضيلات المجتمع. وبالنظر إلى نتائج الدراسات النقدية لمختلف المؤشرات المركبة، وخاصة تلك المتعلقة منها بمؤشر التنافسية، حيث استخلصت هذه الدراسات أن كل الطرق المطبقة لتحديد الأوزان هي في الأساس إعتباطية. إضافة إلى ذلك فإن نتائج هذه المؤشرات تتغير بشدة عند تغيير الأوزان.

حاول الباحثون حل إشكالية ترجيح المؤشرات المركبة إما بإعطاء أوزان مختلفة بشكل إعتباطي (ad-hoc) معتمدين في ذلك على دراسة الارتباط والرجوع إلى ما هو متراكم من دلائل تجريبية حول الظاهرة تحت الدراسة. فمثلاً طور معهد الإدارة الدولية مؤشر تنافسية عالمي

حاول الباحثون حل إشكالية ترجيح المؤشرات المركبة بإعطاء أوزان مختلفة بشكل اعتباطي معتمدين في ذلك على دراسة الارتباط والرجوع إلى ما هو متراكم من دلائل تجريبية حول الظاهرة تحت الدراسة.

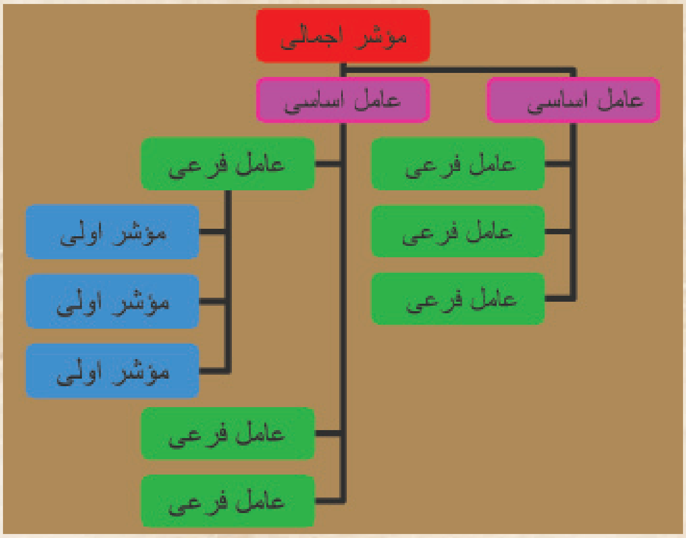
مكون من أربعة عوامل أساسية، وتم أيضاً تقسيم كل من هذه العوامل إلى 5 عوامل فرعية ثانوية، ومنه فإن العشرين عاملاً فرعياً تحتوي على 300 متغير أولي موزعة بشكل غير متساو ما بين العوامل الفرعية. وبالمقابل فقد تم إعطاء ثقل 5% لكل عامل فرعي (5x20 = 100) وبتجميعها يتم الحصول على المؤشر الإجمالي. تفترض هذه الطريقة أن العشرين عاملاً فرعياً تساهم في تحديد البيئة التنافسية بشكل متساو، ويعتبر هذا الافتراض قوياً ويصعب التحقق منه. بالمقابل حاول المنتدى الاقتصادي تطوير مؤشر تنافسية مكون من فرعين أساسين هما تنافسية النمو والتنافسية الجارية، وربط مفهوم التنافسية بتحقيق معدلات نمو إقتصادي مستدامة، وباستخدام نظرية النمو تم استنباط جملة من المتغيرات ذات الارتباط المعنوي مع النمو، واعتبرت على أنها تشكل مكونات "تنافسية النمو"، ومن خلال معادلة إنحدار معدل النمو مع هذه المتغيرات، فقد تم استنباط الأوزان من معاملات معادلة الانحدار.

تستخدم المؤشرات المركبة عدداً كبيراً من المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنافسية التي يتم تنظيمها بشكل تنازلي بحيث يتكون المؤشر الإجمالي للتنافسية من عوامل أساسية للتنافسية يتكون كل منها من مُؤشرات فرعية، تفصل بدورها إلى مُؤشرات أولية.

ثالثاً: منهجية إعداد مؤشرات التنافسية العالمية

من أهم هذه المؤشرات التي أصبحت منتشرة بين المحللين، وأصبحت ترتيباتهم للدول تؤخذ على أنها تعكس تنافسية الدول، نذكر مؤشر معهد التنمية الإدارية (IMD) وكذلك مؤشر المنتدى الدولي الاقتصادي (WEF)، وكلتا المؤسستان موجودتان بسويسرا. تستخدم هذه المؤشرات المركبة عدداً كبيراً من المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنافسية، التي يتم ترتيبها بشكل تنازلي، بحيث يتكون المؤشر الإجمالي للتنافسية من عوامل أساسية للتنافسية، يتكون كل منها من مُؤشرات فرعية، التي تفصل بدورها إلى مُؤشرات أولية كما هو مُوضح في المخطط البياني أدناه.

شكل رقم (2): مخطط المؤشر المركب للتنافسية



نظراً لأن المؤشرات الأولية المكونة لمؤشر التنافسية قد تُقاس بوحدات مُختلفة، فإنه تطبق عليها تحويلات لتنميطها وجعلها مُوحدة حتى يُمكن إجراء العمليات الحسابية (جمع وحساب المتوسطات). وبتحويل المتغير X_i إلى مؤشر أولي I_i، فإن العوامل الفرعية هي فقط مجموع أو مُتوسطات المجموعة التي ينتمي إليها المؤشر، ويتم أيضاً تجميع العوامل الفرعية للحصول على الأساسية، التي بدورها يتم تجميعها للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي. من المهم الإشارة إلى أنه لا توجد نظرية صريحة تُدلل على كيفية اختيار المؤشرات المعبرة عن مستوى تنافسية الدولة وتحديد تركيبة التفاعلات بين هذه المتغيرات والعلاقات السببية في ما بينها. أي أنه لا يوجد هناك نموذج صريح للتنافسية مثلما هو الحال بالنسبة لنماذج الاقتصاد الكلي. كما يُمكن تنميط المتغيرات إلى مُؤشرات أولية حسب قاعدة التوزيع الطبيعي المعياري.

إن تطور نظرية التنافسية هي نتاج تحول تاريخي بدأ بمفهوم الميزة النسبية لريكاردو والذي لم يستطع تفسير سبب تفوق بعض الدول عديمة الموارد على دول أخرى.

إن المسألة الحرجة في بناء مُؤشر تنافسية مُركب هو كيفية اختيار المؤشرات الأولية المكونة له، وتوزيعها بين عوامل أساسية وفرعية. ولتكوين فكرة جيدة عن كيفية بناء المؤشرات واختيار المتغيرات المكونة لها على أرض الواقع، فإنه يُمكن التدليل بمنهجية المنتدى الاقتصادي العالمي ومنهجية معهد التنمية الإدارية. حيث يرى هذا الأخير أن الأمم تتنافس لرفع مستوى الرفاهية واعتبار بناء الثروة على أنها المحرك الذي يدفع عملية تحسين الرفاهية. وبالنظر إلى التفاعل بين البيئة الاقتصادية وعملية بناء الثروة، فإنه يمكن استخلاص أربعة عوامل تحدد تنافسية الدولة، وهي الأداء الاقتصادي وفعالية الحكومة وفعالية قطاع الأعمال والبنية التحتية. وقد تم اختيار 300 مُؤشر أولي لقياس هذه الأبعاد. ويرى المعهد أن تطور نظرية التنافسية هي نتاج تحول تاريخي بدأ بمفهوم الميزة النسبية لريكاردو الذي لم يستطع تفسير سبب تفوق بعض الدول على دول أخرى. أدى هذا المفهوم إلى المنهجية التي تبناها العديد من الاقتصاديين، وبنى عليها فريق معهد التنمية الإدارية لتطوير وقياس التنافسية. وعبر التاريخ الحديث، زادت مساهمات عدد من الاقتصاديين مثل شومبيتر وسولو وبورتر، الذي اقترح منهج الماسة لتحليل العلاقات النظامية بين عوامل التنافسية. بالإضافة إلى تطورات نظرية النمو الجواني التي زادت من أهمية المعرفة في عملية الإنتاج والنمو. تدل كُل هذه النظريات على تعدد أبعاد عملية بناء الثروة وتعقيدها وعدم وجود طريق واحد لتعظيمها. وقد حاول كل من فارمر وريتشمان بناء مصفوفة التنافسية التي تحدد تفاعل عواملها. وقد تم اكتشاف أربعة عوامل أساسية تحدد تنافسية الدولة وهي؛ البيئة السياسية والقانونية، التعليمية والثقافية الاجتماعية والاقتصاد. وأضيف لها وظائف قطاع الأعمال مثل التخطيط والإنتاج والتسويق.

تقوم الدول بإدارة تنافسيتها حسب أربعة قوى أساسية تحدد طبيعة تنافسية الدول، وتفاعل هذه القوى هو نتاج عملية معقدة. وبالنظر إلى طبيعة التفاعل بشكل "نظامي" يسمح بتطوير نظرية للتنافس بين الأمم. تسمى هذه الأبعاد المكونة لها بمكعب التنافسية. ومن خلال النظر إلى التفاعلات الممكنة من بين أبعاد المكعب، فقد تم اكتشاف أنماط تنافسية الأمم، مثل العولمة واتخاذ المخاطر أو اختيار القرب والتلاحم الاجتماعي. وبإضافة نظام القيم الوطني، فقد تم استنتاج ثلاثة نماذج سلوك تميز الأمم في ما بينها، وهي: نموذج جنوب المتوسط، نموذج أوربا الشمالية والنموذج الأنجلوسكسوني.

وقد تم ضمن هذه المنظومة المعقدة استنتاج عشرة مبادىء للتنافسية، تشكل قائمة سياسات التنافسية وكذلك قائمة من مبادىء التنافسية حسب العوامل الأساسية الأربعة للتنافسية وقد تتوج هذا البحث في مؤشر التنافسية في اختيار 300 مؤشر جزئي موزع على أربعة عوامل أساسية يحتوي كل منها على خمسة عوامل فرعية.

إعتمد المنتدى الاقتصادي الدولي أساساً على نظرية النمو في بناء المؤشر المركب للتنافسية وعلى الارتباط بين المؤشرات الفرعية ومستوى دخل الفرد ومعدل نموه في الأجل المتوسط كأساس لاختيار هذه المؤشرات في بناء المؤشر المركب.

أما المنتدى الاقتصادي الدولي، فقد اعتمد أساساً على نظرية النمو في بناء المؤشر المركب للتنافسية واختيار عملية الارتباط بين المؤشرات الفرعية (الأولية) ومستوى دخل الفرد ومعدل نموه في الأجل المتوسط (طويل المدى)، كأساس لاختيار هذه المؤشرات في بناء المؤشر المركب. وبالاعتماد على مراجعة نظريات النمو المتعددة، فقد تم استخلاص العوامل الأساسية المؤثرة على الأداء الاقتصادي لهذه الدول وهي: الانفتاح للتجارة الخارجية، جودة الحكومة، جودة المؤسسات المالية، فعالية أسواق العمل، المستوى التعليمي لقوة العمل وجودة المؤسسات. وبعد جمع العديد من المؤشرات التي تقيس هذه الأبعاد المتعددة، يتم تقسيمها إلى ثمانية عوامل أساسية تحتوى على مؤشرات فرعية يتم تفصيلها حسب المتغير المدروس بشكل إعتباطي، ويستند إلى اعتبارات تطبيقية بحتة، مثل تقليل التحيز عند حساب المتوسطات. وفي سنة 2000 تم تغيير المؤشر، حيث تم تقسيمه إلى مؤشر فرعي مبني على النمو بحيث تهدف مؤشراته الفرعية إلى تفسير معدل النمو متوسط - طويل الأجل، وإلى مُؤشر فرعي للتنافسية الجارية تحاول مُؤشراته الفرعية تفسير مُستوى دخل الفرد الحقيقي. ويستند مُؤشر النمو للتنافسية، الذي يشرف على تطويره الأستاذ جيفري ساكس من مركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد، إلى أسس ونظريات ودلائل تجريبية للاقتصاد الكلي. يحاول هذا المؤشر قياس حظوظ النمو متوسط الأجل (5 سنوات)، ويستند على الابتكار كدافع أساسي للنمو، ويصنف الدول إلى دول يلعب فيها الابتكار دوراً أساسياً ويُحاول قياس العوامل المحددة للتطور التقني فيها، وإلى دول تعتمد على توطين وتطويع التقنيات المطورة في الدول الأولى. وتختلف مُؤشرات الابتكار والاختراع في ما بين المجموعتين، وتتكون من ثلاثة عوامل فرعية هي: مُستوى التقنية في الاقتصاد، جودة المؤسسات الحكومية والثروة التجميعية المحفزة للنمو. فالنسبة للدول "الأساسية"، يحتل فيها عامل التقدم التقني المقاس بالاختراع $\frac{1}{2}$ أعلى من $\frac{1}{3}$ الدول المستهلكة للتقانة والمقاس فيها بأداء الصادرات التحويلية المبنية على المهارات.

يستند مؤشر التنافسية الذي طوره المنتدى الاقتصادي العالمي على الابتكار كدافع أساسي للنمو، ويصنف الدول إلى دولٍ يلعب فيها الابتكار دوراً أساسياً ويُحاول قياس العوامل المحددة للتطور التقني فيها، وأما الجزء الثاني من الدول فهي تعتمد على توطين وتطويع التقنيات المطورة في الدول الأولى.

أما مُؤشر التنافسية الجارية، فيستند على أعمال الأستاذ بورتر ونظرية الماسة للتنافسية. يستخدم هذا المؤشر مؤشرات الاقتصاد الجزئي لقياس "مجموعة المؤسسات، وبنية السوق والسياسات الاقتصادية الداعمة للمستويات المرتفعة من الرفاهية"، وهو بذلك يُحاول أن يعكس الاستخدام الفعال لمخزون الموارد الجارية، أي تقييم الشروط المحددة

للمستوى الجاري للإنتاجية كما هي مُقاسة بمستوى دخل الفرد. ويتكون هذا المؤشر من عاملين أساسيين، وهما: عمليات واستراتيجيات الشركات جودة بيئة الأعمال. وقد تم اختيار المؤشرات الأولية المكونة لهذه العوامل بحيث تكون مرتبطة مع مستوى دخل الفرد.

ركز النقاش كثيراً على دور النواحي الكلية والقانونية والسياسية في الانعاش الاقتصادي ودعم التنافسية. لكن مع اعتبار هذه الشروط على أنها ضرورية في الواقع، إلا أنها ليست كافية، حيث أنها تدعم البيئة التنافسية فقط، ويبقى المحيط الجزئي هو الإطار الذي يتم فيه إنتاج الثروة وتتحدد فيه تنافسية الدولة. وتقوم عمليات الشركات واستراتيجياتها، وجودة مُدخلاتها والمؤسسات والسياسات والبنى التحتية التي تُشكل بيئة الأعمال بتكوين الإطار المؤثر لهذه التنافسية.

يستخدم مؤشر التنافسية الجارية متغيرات الاقتصاد الجزئي لقياس "مجموعة المؤسسات، وبنية السوق والسياسات الاقتصادية الداعمة للمستويات المرتفعة من الرفاهية"، وهو بذلك يُحاول أن يعكس الاستخدام الفعال لمخزون الموارد الجارية أي تقييم الشروط المحددة للمستوى الجاري للإنتاجية كما هي مُقاسة بمستوى دخل الفرد. ويتكون هذا المؤشر من عاملين أساسيين وهما عمليات واستراتيجيات الشركات وكذلك جودة بيئة الأعمال.

يُحدد هذا الإطار الجزئي مُستوى الإنتاجية والرفاهية المقاسة بمستوى دخل الأفراد (الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، ويلخص هذا المنهج الذي طوره بورتر ضمن تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي الدولي فيما يُعرف بمؤشر التنافسية الجاري، الذي يُركز على القواعد الجزئية لتفسير الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمقياس للإنتاجية، الذي يُفسر بدوره سبب تفوق تنافسية بعض الأمم أكثر من تنافسية أمم أخرى. إن المؤشرات المركبة للتنافسية مثل تلك التي ينشرها المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد الإدارة الدولية تستند في تركيبتها إلى نوعين من المتغيرات التي تُشكل المؤشرات الأولية. فقد وقع الاختيار على إعطاء الأولوية لمتغيرات النوعية أو ما يُسمى مُتغيرات الاستبيان، حيث أنه يتم في كل مرة القيام بإجراء استبيان آراء رجال الأعمال التنفيذين ومتخذي القرار لتقييم الأداء التنافسي للدولة، ويتم الإجابة على الأسئلة على سلم تقييمي متجانس. ويتم تنميط وتجميع هذه المتغيرات الذاتية التي تقيس انطباع رجال الأعمال حول الأداء يتم لحساب المؤشر.

يركز مؤشر التنافسية الجاري لمنتدى البحوث الاقتصادية على القواعد الجزئية لتفسير الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمقياس للإنتاجية الذي بدوره يُفسر لماذا بعض الأمم أكثر تنافسية من الأخرى. المؤشرات المركبة للتنافسية مثل تلك التي ينشرها المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد الإدارة الدولية تستند في تركيبتها إلى نوعين من المتغيرات التي تُشكل المؤشرات الأولية. فقد وقع الاختيار على إعطاء الأولوية للمتغيرات النوعية أو ما يُسمى مُتغيرات الاستبيان، حيث أنه في كل مرة يتم القيام بإجراء استبيان آراء لرجال الأعمال التنفيذين وآخذي القرار لتقييم الأداء التنافسي للبلد عبر الإجابة على استبيان معد لذلك الغرض.

إن اللجوء لهذا النوع من القياس يبرره عاملان أساسيان. يتعلق الأول بالمنهج التحليلي الذي تتعبه معاهد الإدارة، التي تولى أهمية لسبر

آراء الناس الذين يسيرون الاقتصاد ويؤثرون فيه، وبالتالي اعتبار أن ما يفكرون فيه هو الذي يدفع الاقتصاد. أما الاعتبار الثاني فيعود إلى أن المنهج المستحدث لقياس التنافسية يعوقه عدم توفر البيانات بصفة متجانسة لكل دول العينة في نفس الفترة الزمنية. لكن هذا التحيز للقياس عبر سبر الآراء يكون في بعض الأحيان غير مبرر، وذلك لأنه أصبح متوفراً في العديد من القواعد الإحصائية التي تقوم بهذه القياسات في المجالات العديدة من النشاطات والسياسات والبنى.أما المتغيرات الكمية، فهي موضوعية وتقيس الأداء كما هو، ولا تعبر عن رأي أو انطباع الناس حول موضوع معين. فالأمثل أن يكون المؤشر كله مقاساً بالمتغيرات الكمية الموضوعية، وذلك إذا ما توفرت على ما يراد قياسه لعكس مستوى التنافسية.

تحتوي المؤشرات المركبة للتنافسية على العديد من المتغيرات التي تعكس مُستوى هذه التنافسية في الدولة. ومن الواضح اختلاف أهمية هذه المتغيرات في التأثيرعلى هذا المستوى. أي أن الوزن النسبي لكل مُؤشر في حساب المؤشر قد يختلف من دولة لأخرى ومن متغير لآخر. كما انه لا توجد طريقة واضحة لتحديد هذه الأوزان عند حساب المؤشر المركب.ويمكن القول أن أبسط طريقة يُمكن اتباعها هو إعطاء نفس الوزن لكل الدول ولكل المتغيرات، أي حساب المؤشر المركب كمتوسط حسابي للمتغيرات. ويُمكن تخطي مسألة الترجيح بإعطاء الوزن الحقيقي للبيانات في تحديد مساهمتها في تفسير تغيرات مصفوفة المؤشرات الكلية التي تقيس التنافسية، ويُمكن أن يتم ذلك بتطبيق منهجية العوامل الأساسية. كما يُمكن اختيار الأوزان بشكل يسمح بتعظيم الارتباط بين المؤشرات ومُستوى دخل الأفراد.

ومما يدعو للأسف أن كُل هذه الطرق تؤدي إلى حساسية في حساب مُؤشر التنافسية، ويتغير تصنيف الدول بتغيير طُرق الترجيح. كما أن طُرق الترجيح لدى مُنتجي مُؤشرات التنافسية غير ثابتة وتتغير وفق الخبرة التي يكتسبونها في بناء هذه المؤشرات ووفق الحصول على نتائج رصينة. فمثلاً يتم تركيب مُؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي بإعطاء ترجيح للمتغيرات الكمية $\frac{3}{4}$ مقابل $\frac{1}{4}$ للمتغيرات الناجمة عن سبر الآراء في حساب عوامل الانفتاح والحكومة والمالية وسُوق العمل. أما عوامل البنية التحتية والتقنية، فقد تم ترجيح المتغيرات بالعكس (أي $\frac{3}{4}$ لمتغيرات الرأي)، أما عوامل الإدارة والمؤسسات، فقد كانت كُلها مُكونة من مُتغيرات الآراء. أما العوامل الفرعية المكونة لكل عامل أساسي، فقد تم حسابها كمتوسط حسابي بسيط ولكن مع فصل المتغيرات الكمية عن متغيرات الرأي في هذا الحساب، وذلك لتفادي التحيز لأن كلاً من هذه المتغيرات يقيس أبعاداً مُختلفة.

عند حساب المؤشر الإجمالي فإنه يتم حساب متوسط مُرجح للعوامل الأساسية الثمانية بغرض تعظيم الارتباط مع نُمو دخل الفرد. وهنا أيضاً تم إعطاء أوزان مُختلفة للعوامل عبر استقراء النظريات والدلائل التجريبية للنمو، حيث تم إعطاء أوزان $\frac{1}{6}$ للحكومة والمالية والانفتاح وسوق العمل و $\frac{1}{9}$ للتقنية والبنية التحتية و $\frac{1}{18}$ للإدارة والمؤسسات. وتم التأكد من هذه الأوزان بطريقة الانحدار بين المؤشر ونمو دخل الفرد. وبعد تعديل مؤشر التنافسية سنة 2000 وتقسيمه إلى مُؤشرين أساسين، فقد تم تغيير الأوزان وأصبحت أكثر تعقيداً. فأصبح مؤشر النمو للتنافسية مُكوناً من ثلاثة عوامل أساسية (التقنية، والمؤسسات العمومية والاقتصاد الكلي) حيث وزعت الأوزان $\frac{1}{2}$ للتقنية و $\frac{1}{4}$ لكل من المؤشرين الباقيين. واختلف هذا الوزن إلى الدول غير الأساسية في مجال التقنية حيث وزعت الأوزان بالتساوي إلى $\frac{1}{3}$ لكل من المؤشرات. أما العوامل الفرعية، فإن الأوزان أيضاً وزعت بطريقة تختلف ما بين الدول والتقنية والدول غير الأساسية في مجال الإبداع. أما منهجية المعهد الدولي، فقد تطورت بصفة أقل وحافظت

على المنهجية مع تعديلات طفيفة، حيث أنه بعد تنميط البيانات بشكل يعتمد على التوزيع الطبيعي المعياري للمتغيرات الكمية والنوعية (الرأي)، فإنه يتم تجميعها إلى عوامل فرعية وأساسية باستخدام متوسط مرجح. ويتم اختيار الترجيح بحيث تكون البيانات الكمية نفس الترجيح الذي يساوي 1. بينما يحدد الترجيح للبيانات النوعية بحيث يساوي ثقلها الكلي $\frac{1}{3}$ الترجيح الكلي، وعليه فإن ترجيح مؤشرات الرأي يعادل 0.8 [1]. أي أن المتغيرات الكمية تحتل $\frac{2}{3}$ مُقابل $\frac{1}{3}$ للمتغيرات النوعية. وقد تم التوصل لهذه الطريقة بواسطة طريقة دلفي التي تعتبر كمثيلاتها إعتباطية . كما أن ترجيح المؤشرات الفرعية، وليس العوامل الأساسية تعني أن وزن كل عامل في المؤشر الكلي يعتمد على عدد المؤشرات الأولية وعلى توزيع المتغيرات الكمية والنوعية في كل عامل أساسي. ومع مرور الزمن، فإن الترجيح في مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية قد تغير، حيث تمت زيادة عدد المؤشرات لتصل إلى 300 سنة 2002، مُوزعة بين 4 عوامل أساسية يحتوي كل منها على 5 عوامل فرعية، لكل منها نفس الترجيح بغض النظر عن عدد المؤشرات الأولية التي يحتويها. بينما تم الحفاظ على وزن البيانات الكمية إلى $\frac{2}{3}$ والبيانات النوعية إلى $\frac{1}{3}$.

رابعاً: مؤشر التنافسية العربية

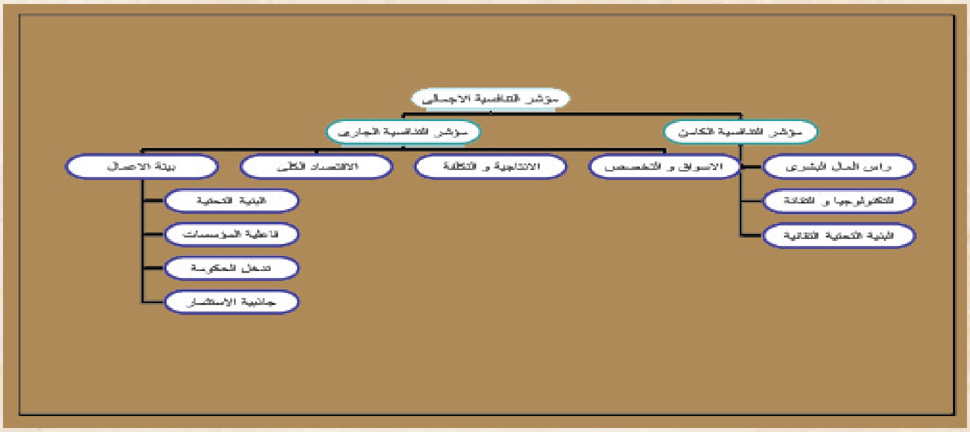
طور مؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية، ويعتمد تحليلها كمؤشر مركب كلياً على المتغيرات والبيانات الكمية الموضوعية، ولم تدرج في المؤشر بيانات مسوحات الرأي المستخلصة من تطلعات رجال الأعمال ومتخذي القرار. وعلى الرغم من الفقر الشديد في البيانات الكمية التي تقيس الأداء العربي في مُختلف الأوجه التي يغطيها المؤشر، فإنه يخضع لنفس الضوابط والمنهج العلمي الذي طورت به المؤشرات ذات الصلة. ويستند بناء المؤشر إلى تعريف تبناه فريق التنافسية بالمعهد العربي للتخطيط بعد استقراء الأدبيات الواسعة حول تنافسية الأمم، حيث يرى التنافسية "على أنها تعكس الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للنشاطات التي تكون مجالاً للتنافس مع الأمم الأخرى".

> **طور المعهد العربي للتخطيط مؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية وتحليلها كمؤشر مركب يعتمد كلياً على المتغيرات والبيانات الكمية الموضوعية. يخضع المؤشر لنفس الضوابط والمنهج العلمي الذي طورت به المؤشرات ذات الصلة. ويستند بناء المؤشر إلى تعريف تبناه فريق التنافسية بالمعهد بعد استقراء الأدبيات الواسعة حول تنافسية الأمم حيث يرى التنافسية "على أنها تعكس الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للنشاطات التي تكون مجالاً للتنافس مع الأمم الأخرى".**

ولا يربط هذا التعريف، بصفة واضحة، التنافسية الدولية بالرفاهية والنمو. وعلى عكس التقارير الدولية، مثل تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن التعريف المتبع في هذا التقرير يركز فقط على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم من سياسات وهياكل إقتصادية ومؤسسات. فجملة هذه العوامل هي التي تحدد مستويات التنافسية التي تترجم في النهاية في رفع مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي. كما يُحدد التعريف المتبع الفرق بين الأداءين الجاري والكامن لنشاطات التنافس مع الأمم الأخرى؛ فالأداء الجاري يُمكن تلخيصه في العوامل المؤثرة في التنافسية في الأجل القصير، والتي لا تتطلب تغيراً في الهياكل والسياسات ذات الأمد البعيد. أما العوامل الكامنة، فهي تمثل

تلك الطاقات والعوامل والمؤسسات والهياكل التي تؤثر في مستويات التنافسية في الأجل الطويل. وانتهج فريق التنافسية بالمعهد طريقة دلفي لتطوير المؤشر وبنائه؛ فاختار في البداية قائمة المؤشرات الأولية الممكنة، التي يعتقد أنها تحدد مستوى التنافسية العربية في الأسواق الدولية. وبعد عدة جولات تشاور بين أعضاء الفريق حددت قائمة منقحة، ومن ثم وزعت المؤشرات الأولية إلى عوامل فرعية وأساسية.

شكل (3) مخطط مؤشر التنافسية العربية



تتكون العوامل الفرعية من عدد من المؤشرات الأولية الكمية الموضوعية ،التي جمعت من المصادر الدولية والإقليمية والمحلية. وينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين، هما : التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة. وكلا المؤشرين مكون من مؤشرات فرعية، مكونة بدورها من مؤشرات أولية كما هو موضح في الملحق رقم (1). وقد استخدم المتوسط الحسابي لتركيب المؤشر الإجمالي عوضاً عن عملية الجمع، وذلك لتقليل التحيز الناجم عن ثغرات البيانات غير المتوفرة. كما احتسبت أيضاً كل المؤشرات على متوسط الفترة من 1990 – 2000، وذلك لتقوية صلابة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية، التي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي. واستناداً إلى المنهجية المعيارية المطبقة في بناء المؤشرات المركبة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فقد نمطت كل المؤشرات الأولية حتى يتسنى إجراء العمليات الحسابية الملائمة. ومن بين الطرق المستخدمة لتنميط المؤشرات، فقد تم تحويل كل متغير X_j إلى نفس المجال، بحيث تعطى أدنى قيمة للمؤشر الأولي المحتسب صفراً وأعلى قيمة الواحد الصحيح.

يركز التعريف المتبع في تقرير التنافسية العربية الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم من سياسات وهياكل اقتصادية ومؤسسات.

كذلك فقد استخدمت المتوسطات الحسابية لتشكيل العوامل الفرعية والأساسية لحساب مؤشر التنافسية العربية. تقوم هذه الطريقة المتفرعة في حساب المؤشر بعزل تأثير عدد المؤشرات الفرعية على المؤشر العام. حيث إنه مهما كان عدد المؤشرات الأولية الداخلة في حساب العامل الفرعي فإن وزنها سيكون نفسه. وعلى سبيل المثال، فإن عامل بيئة الأعمال والجاذبية المكون من أربعة عوامل فرعية لن يتأثر بعدد المؤشرات

الأولية، التي تدخل في حساب العوامل الفرعية التي يكون وزنها متساوياً ويعادل $\frac{1}{4}$. أما في حساب مؤشر التنافسية الجارية فإن وزن العوامل الفرعية يكون $\frac{1}{5}$ ، في حين يكون وزن العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية الكامنة $\frac{1}{3}$. وفي الأخير فإن وزن التنافسية الجارية والكامنة متعادل في حساب المؤشر الإجمالي $\frac{1}{2}$.

يعكس مؤشر التنافسية بالضرورة الأداء النسبي للدول في الأسواق الدولية، وإذا ما اقتصر حساب هذا المؤشر على الدول العربية فإنه سيعكس الأداء النسبي للدول العربية في ما بينها فقط، ونتيجة لذلك فإن أهميته ستكون ضئيلة. ويكمن الحل الأمثل في إضافة عدد كبير من الدول غير العربية إلى العينة، حتى يظهر هذا الأداء النسبي للدول العربية في الأسواق الدولية . ونظراً لصعوبة الحصول على بيانات لعدد كبير من الدول حول المؤشرات المكونة للتقرير، فإن الحل الوسط هو اختيار عينة من الدول غير العربية يكون وضعها جيداً في مجال التنافسية والأداء الاقتصادي، بحيث يمكن اعتبار أدائها نقاطاً مرجعية، يمكن أن تقاس تنافسية الدول العربية بنسبة إليها. وحتى في هذه الحالة، فإن المشكلة تكمن في اختيار بلد تكون قيم مؤشراته الفرعية أو الأولية أكبر من قيم الدول العربية، حتى يمكن قياس تنافسية هذه الدول نسبة لأداء دول المقارنة. وكلما كان اختيار دول المقارنة واقعياً (أي وجود إمكانية فعلية للتنافس مع هذه الدول) فإنه يصبح قيم المؤشر دلالة أكبر في مجال بناء إستراتيجية وطنية للتنافسية. ولقد اختيرت ثلاث من دول المقارنة، وهي جمهورية كوريا (الجنوبية) وتركيا وماليزيا. واتضح من النتائج أن دولة تركيا لا تمثل دولة مقارنة لأن العديد من مُؤشراتها لا تُشكل "حدوداً" خارجية لقيم مؤشرات الدول العربية. أما الأداء الكوري والماليزي فإنه يؤهلها فعلاً لأن تكونا دولتي مقارنة ، بحيث أن جل مؤشراتهما تفوق المؤشرات العربية، ومن ثم تشكل الحدود الخارجية التي يُمكن للدول العربية اعتبار هذه القيم "مرجعية" مقارنة بأدائها في الأسواق الدولية. وبالنظر إلى أداء كوريا وماليزيا في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، فإنهما تصنفان أفضل من كل الدول العربية في العينة، في حين يلاحظ أن تركيا أقل من الدول العربية المدرجة في المؤشر. وانطلاقاً من هذه الملاحظة، فإن مؤشر التنافسية العربية المحتسب لعينة واسعة من الدول العربية بالإضافة إلى كوريا وتركيا وماليزيا، يعكس بوضوح هذا الأداء، إذ أن كوريا وماليزيا تمثلان دولتي مقارنة جيدتين وقيم المؤشر في كل تفصيلاته تعكس مستوى أداء الدول العربية في الأسواق الدولية مثبتاً نسبياً على أداء دولتي كوريا وماليزيا.

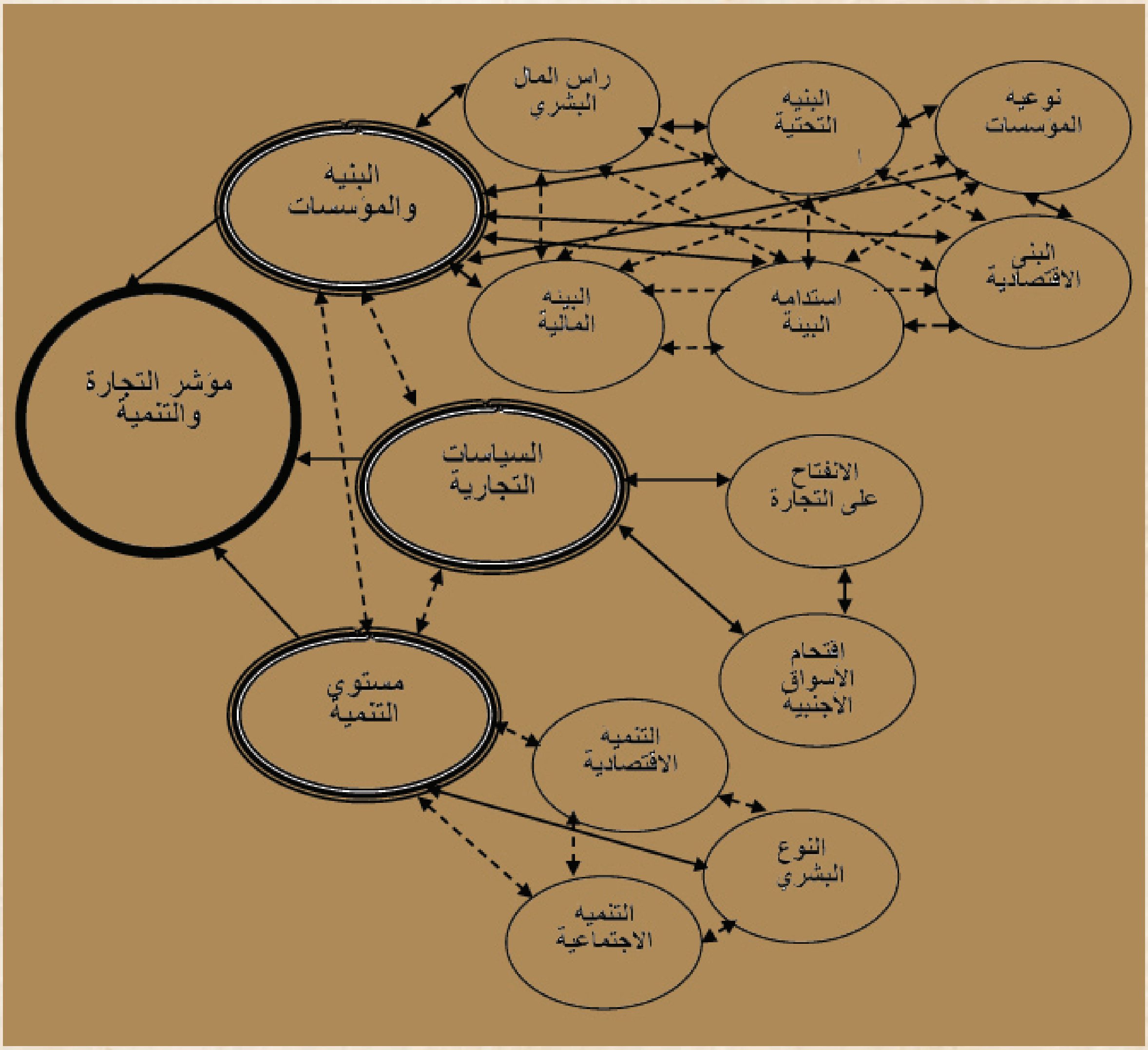
خامساً: مؤشر التنمية والتجارة

يهدف هذا المؤشر إلى ترسيخ دور التجارة في التنمية، وذلك إضافة إلى الترابط بين التجارة والتنمية البشرية، وكيفية تأثير إصلاح النظام التجاري على هذه التنمية. وتم تركيب مؤشر التنمية والتجارة في ثلاثة عوامل أساسية وهي البنية الاقتصادية والمؤسسات، السياسات التجارية ومستوى التنمية. تتكون هذه العوامل من 11 مؤشراً فرعياً التي تتكون بدورها من 29 مؤشراً أولياً. وتم تجميع هذه المؤشرات بطريقة مرجحة للوصول إلى مؤشر التنمية والتجارة.

إن العلاقة ما بين هذه الأبعاد معقدة جداً، حيث أنها مترابطة ومتعددة الاتجاهات، وبالتالي فإن أغلب العلاقات تعكس في حد ذاتها السبب والأثر في ما بينها.

إن المسألة الحرجة في بناء هذا المؤشر تتمثل في تحديد العوامل المحددة للترابط بين التجارة والتنمية البشرية. وبالاستناد إلى مسح موسع للأدبيات وباستخدام تقنيات القياس الاقتصادي، فقد تم اختيار جملة من المؤشرات ذات المعنوية في تفسير مؤشر التنمية البشرية

شكل (4) مخطط مؤشر التجارة و التنمية



ومؤشر النوع البشري. وقد نجم عن هذه العملية اختيار المؤشرات التالية:

(أ) البنية الاقتصادية والمؤسسات

1. رأس المال البشري (الصحة والتعليم).
2. البنية التحتية.
3. البيئة المالية.
4. جودة المؤسسات.
5. البنية الاقتصادية.
6. الاستدامة البيئية.

(ب) السياسات التجارية

1. الانفتاح التجاري.
2. اختراق الأسواق الخارجية.

(ج) مستوى التنمية

1. التنمية الاقتصادية.
2. التنمية الاجتماعية.
3. تنمية النوع البشر.

كما تم احتساب المؤشر المركب باستخدام طريقة فاغار- باسو، التي تستخدم طريقة العوامل الأساسية لاستخلاص الأوزان وتطبيقها على المؤشرات الأساسية المنمطة حسب المعادلة (1-3). إن طريقة العوامل الأساسية هي طريقة إحصائية تقوم أساساً بتحويل جملة من المتغيرات المرتبطة إلى مجموعة غير مرتبطة تسمى العوامل، وهي توليفات خطية للمتغيرات

الأصلية. وعليه فإن مؤشر التنمية والتجارة هو:

$$TDI = \alpha + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \ldots \beta_{11} x_{11} + \ell$$

حيث أن $\beta_{11} \ldots x_{11}$ هي مجموعة العوامل المكونة للمؤشر، حيث تم تنميط هذه المكونات حسب المعادلة (1). وقد تم تقدير مؤشر التنمية والتجارة كمتوسط مثقل للعوامل الأساسية، حيث أن الأوزان هي فقط الجذور الأساسية لمصفوفة إرتباط العوامل الأساسية.

سادساً: مـؤشر التنافسيـة العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس بسويسرا بنشر تقرير سنوي حول التنافسية في العالم، مستنداً على مؤشر مركب لقياس مستويات التنافسية الوطنية لعينة واسعة من الدول. وقد بدىء العمل في إعداد المؤشر سنة 1979، حيث تم تحديد مفهوم للتنافسية يعتمد على ثمانية عوامل أساسية تم قياسها بجملة من المتغيرات الكمية والنوعية وبإعطائها أوزاناً مختلفة.

جدو ل (2) : مؤشر التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي

الرقم	العامل المحدد للتنافسية	الوزن للمتغيرات الكمية	وزن المتغيرات النوعية	الوزن الترجيحي في المؤشر
1	الحكومة	¾	¼	1/6
2	الانفتاح	¾	¼	1/6
3	المالية	¾	¼	1/6
4	البنية التحتية	¼	¾	1/9
5	التقنية	¼	¾	1/9
6	الصناعة	-	-	1/18
7	العمل	0	4/4	1/6
8	المؤسسات	0	4/4	1/18

فمثلاً تم بناء مؤشر الانفتاح من خلال توليف البيانات الكمية والنوعية، حيث احتوت الأولى على: متوسط التعرفة الجمركية، القيود على ميزان رأس المال والقيود على أسعار الصرف، بينما شملت البيانات النوعية: متوسط القيود على الواردات، سياسة الصادرات، مستوى واستقرار سعر الصرف، الانفتاح ومدى الانفتاح للأجانب للقيام بمشاريع تجارية مشتركة.

إحتسب مؤشر التنافسية كمتوسط مرجح للعوامل الثمانية، بحيث تم اختيار الأوزان من خلال ضبط علاقة إنحدارية لنموذج التقارب بين معدل النمو G_i ومستوى الدخل في بداية فترة النمو وإضافة العوامل الثمانية.

$$G_i = a + bC_i - cY_i + \varepsilon_i$$

حيث:

G_i متوسط معدل النمو لخمس سنوات.

Y_i مستوى دخل الفرد في بداية الفترة.

C_i عوامل التنافسية.

ومع انضمام كل من الأستاذ ساكس وبورتر، بدأ التفكير في تغيير مؤشر التنافسية إلى مؤشرين رئيسين يعكس الأول ارتباط التنافسية بالنمو الاقتصادي (تنافسية النمو) ويعكس الثاني إرتباط التنافسية بالإنتاجية وبمستوى دخل الفرد سمى التنافسية الجارية. حيث رأى الأستاذ بورتر صاحب مفهوم الميزة التنافسية أن الإنتاجية على مستوى المؤسسات هي المحدد الأساسي لتفوق الاقتصاد، وبالتالي طور مؤشر "التنافسية الجزئية" بناء على مفهوم الماسة،

الذي يرى فيه أن الإنتاجية في المؤسسات تتأثر أساساً بنوعية البيئة الوطنية للأعمال، وكذلك باستراتيجية وعمليات الشركات. وانطلاقاً من نموذج الماسة الذي يركز على "ظروف عوامل الإنتاج، وظروف الطلب، والصناعات الداعمة، واستراتيجية الشركات والتنافس في ما بينها" تم استنباط مجموعة من التغيرات التي تم تجميعها في الأساس من استبيانات الرأي لمدراء الشركات، بحيث تقيس انطباعاتهم حول بيئة أداء الأعمال. وتم استخدام طريقة العوامل المشتركة لحساب مؤشر التنافسية الجزئية، حيث كان للعامل الأساسي إرتباط مرتفع مع مستوى دخل الفرد.

أما مؤشر تنافسية النمو، فقد اعتمد على معدل النمو كمتغير ارتباط لإيجاد العوامل المفسرة النمو الاقتصادي. ومن خلال مسح الأدبيات، تم تحديد قائمة من المتغيرات المتسقة مع تحليل الإنتاجية الكلية للعوامل، وذلك بافتراض أن الإنتاج مرتبط برأس المال.

$$Y = A.k \quad (1)$$

حيث أن Y الناتج المحلي الإجمالي وA يمثل مستوى التقنية وk مخزون رأس المال، وبافتراض أن تغير رأس المال Δk مرتبط بالميل الحدي للادخار S فإن:

$$\Delta k = S.Y \quad (2)$$

ومنه

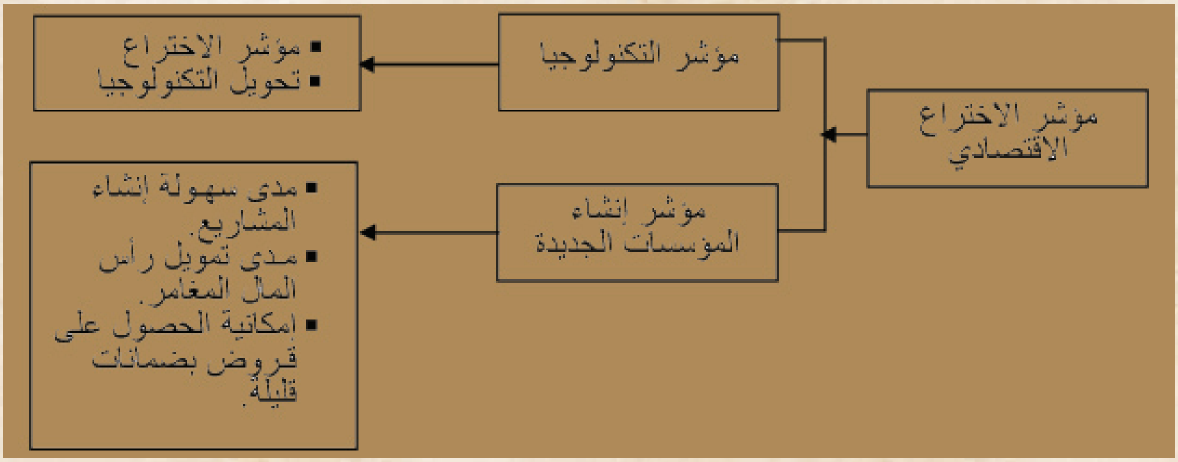
$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + SA$$

وتم اختبار قائمة كبيرة تحاكي التغير التقني ومدى توفر رأس المال، من خلال قياس إرتباطها مع معدل النمو، وتعكس في نفس الوقت روح المعادلة أعلاه، وعليه فقد تم تطوير مؤشر تنافسية النمو كالتالي:

مؤشر تنافسية النمو = $\frac{1}{3}$ مؤشر الاختراع الاقتصادي + $\frac{1}{3}$ مؤشر التطور المالي + $\frac{1}{3}$ مؤشر الانفتاح الدولي.

وتم تطوير مؤشر الاختراع الاقتصادي من طرف وارنر سنة 2000 بحيث أنه مكون كالتالي:

شكل (5): مؤشر الاختراع الاقتصادى



ومع وضوح أن ليست كل الأمم على نفس قدم المساواة في مجال الاختراع والتحكم في التقنية، ونتيجة لتسارع وتائر الاختراع في مجال تقانة المعلومات واتساع الفجوة التقنية، فقد تم تقسيم الدول إلى مجموعتين حسب قدرتها على التطور التقني، بحيث ضمنت الأولى مجموعة الدول المقتدرة تقنياً وهي الدول التي لها مستوى اختراع يساوي تسجيل 15 براءة إختراع لكل مليون من السكان، وتعتمد المجموعة الثانية أساسا على تحويل وتطويع التقنيات، وبإعادة الحسابات، تمت إعادة صياغة مؤشر نمو التنافسية بحيث أصبح يحتوي على ثلاثة عوامل أساسية وهي: جودة المؤسسات العامة، البيئة الاقتصادية الكلية والتقنية. وتم حساب المؤشر بتغيير الأوزان حسب الاقتدار التقني.

مؤشر نمو التنافسية للدول المقتدرة = $\frac{1}{2}$ مؤشر التقنية + $\frac{1}{4}$ البيئة الاقتصادية + $\frac{1}{4}$ المؤسسات العامة

مؤشر نمو التنافسية للدول المخترعة = $\frac{1}{3}$ التقنية + $\frac{1}{3}$ مؤسسات عمومية + $\frac{1}{3}$ بيئة اقتصادية كلية.

واعترافاً بأن إشكاليات التنافسية تختلف حسب مراحل تنمية الدول فقد تم تصنيف الدول في سنة 2002-2003 حسب مستويات الدخل (منخفض – متوسط – مرتفع) وربطها بالوضع التنافسي، حيث تم تمييز ثلاث مجموعات وهي: الدول ذات الدخل المنخفض التي تنافس أساساً عبر تكلفة عوامل الإنتاج، والمجموعة الثانية ذات الفعالية في الاستثمار، والثالثة ذات الاقتصاد المعتمد على الاختراع. وفي سنة 2004-2005، تم رفع عدد الدول التي يتضمنها المؤشر إلى 104، وتم إجراء 8695 بحث بالعينة لقياس آراء رجال الأعمال، كما تم توحيد مؤشر نمو التنافسية ومؤشر الأعمال في مؤشر التنافسية الإجمالي، وتمت إعادة صياغة التنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في الدولة، وعليه فإنه لا يمكن فصل العوامل الكلية عن الجزئية. وقد تمت إعادة صياغة المؤشر الإجمالي على جملة من المبادىء، وهي أن التنافسية عملية معقدة وتستند إلى 12 مبدأ.

- المؤسسات – البنية التحتية – الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- الأمن – رأس المال البشري – فعالية أسواق السلع.
- فعالية أسواق العمل – فعالية أسواق المال – الجاهزية التقنية .
- الانفتاح وحجم السوق – تطور الأعمال – الاختراع.

أما المبدأ الثاني، فإن الدول تختلف حسب مستويات تنميتها إلى دول تحدد تنافسيتها وفرة عوامل الإنتاج وأخرى تحدد تنافسيتها الفاعلية وأخرى تعتمد على الاختراع، وبالتالي فإن مؤشر التنافسية الإجمالي يعتمد على أداء كل دولة حسب العوامل المذكورة.

مؤشر التنافسية الإجمالي = α_1 المتطلبات الأساسية + α_2 مدعمات الفعالية + α_3 متطلبات الاختراع

وتم تحديد الأوزان α حسب مستوى تنمية الدولة، بحيث تختلف أهمية هذه العوامل من دولة لأخرى.

وأما المبدأ الثالث، فتنتقل الدول بين هذه المراحل التنموية، ويلاحظ أن الدول ذات الوفرة في الموارد هي تلك التي يقل فيها الدخل عن 2000 دولار أو تزيد حصة صادراتها الأولية عن 70%، أما الدول ذات الفعالية، فهي تلك التي يتراوح دخلها ما بين 3000 و 9000 دولار وتقل صادراتها عن 70%. أما الدول المعتمدة على الاختراع، فهي تلك الدول التي يزيد دخلها عن 17000 دولار وتقل حصة صادراتها الأولية عن 70%. أما الدول التي يقع دخلها ما بين 2000 و3000 دولار، فإنها تكون في مرحلة انتقال ما بين المرحلة الأولى والثانية، وبالتالي يتم تخفيض α_1 من 50 إلى 60% والدول التي دخلها ما بين 9000 و17000 فإنها في مرحلة

جدول (3) هيكل الترجيحات فى مؤشر التنافسية العالمية

	المتطلبات الأساسية	الفاعلية	الاختراع
التنافسية بوفرة العوامل	5/10	4/10	1/10
التنافسية بالفاعلية	4/10	5/10	1/10
التنافسية بالاختراع	3/10	4/10	3/10

الانتقال ما بين المرحلة 2 و3 ويتم تخفيض α_1 من 40 إلى 30% وα_2 من 50% إلى 40% ورفع α_2 من 10% إلى 30%. وفي إصدار 2006-2007، تم تقليص مقومات التنافسية من 12 إلى 9 وتم الاستمرار في نشر مؤشر الأعمال.

سابعاً: خاتمة

تم في هذا العدد استعراض منهجية المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، من خلال التعرض إلى مفهومها وكيفية تنميط هذه المؤشرات، خاصة وأنها تتضمن مؤشرات كمية و أخرى كيفية ،بالاضافة الى استخدام الترجيح في بناء هذه المؤشرات. وفي هذا الاطار، تم استعراض منهجية إعداد مؤشرات التنافسية العالمية و مؤشر التنافسية العربية و مؤشر التنمية و التجارة ومؤشر التنافسية الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي.

تشكل المؤشرات المركبة لقياس مستوى تنافسية الدول أداة تحليلية جيدة لتحديد الموقع التنافسي للدول في العالم أو في الأقاليم. فهي تسمح برسم "خارطة تنافسية" تتحدد فيها العوامل المؤثرة للتنافسية، مما يسهل استنباط العوامل المثبطة لها والتي تتطلب تركيز متخذي القرار لتحسين مستوياتها من خلال رسم سياسات تنافسية ملائمة. كما تتحدد في هذه الخريطة العناصر التي تشكل "مزايا تنافسية" ينبغي الحفاظ عليها وتطويرها. بالمقابل، لا زال الغموض والجدل قائماً بشدة حول مدلولية وأهمية هذه المؤشرات المركبة في عكس المستوى الفعلي للتنافسية.

يلاحظ بعض الأكاديميين أن التركيز على سياسات التنافسية بشدة للتفوق في الأسواق الدولية قد يعكس "هوساً" غير مبرر، حيث أن التوسع التجاري عبر النمو هو في الأساس عملية مربحة لكل العملاء والشركاء التجاريين. كما تعاني مؤشرات التنافسية من مشاكل منهجية عديدة، تتعلق أساساً بصياغة مفهوم واضح لمدلول التنافسية وما ينعكس عنه من قياس وصياغة سياسات. فبعض التقارير الدولية تساوي التنافسية بعملية النمو والتنمية، وتحاول بناء مؤشر مركب من قائمة المتغيرات التي لها تفسير معنوي للنمو أو التنموية.

وتحاول بعض التقارير الأخرى تقديم تعريف للتنافسية مبنى على مبدأ التفوق النسبي في الأداء الاقتصادي والمالي كما تحاول بناء مؤشرات مركبة من متغيرات كثيرة تعكس هذا الأداء. وتحتسب هذه المؤشرات بشكل غير منهجي، بحيث يتم تحديد الأوزان اعتباطياً، ويستند إختيار متغيرات المؤشر على افتراض أن الأسواق فعالة وأن تدخل الحكومة في الاقتصاد يسيء للتنافسية، وهو أمر يتناقض مع تجربة بعض الدول التي حققت معدلات نمو متسارعة عبر سياسات التنافسية، والتي هي في الأساس سياسات صناعية عامة تروج لها وتدعمها الحكومات. كما أن وضع دول العالم في سلم واحد بغض النظر عن عدم التجانس الهيكلي والمؤسسي لهذه الدول يقلل من شأن مدلولية وأهمية هذه المؤشرات. لكنه بالرغم من

الانتقادات الموجهة لهذه المؤشرات، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية ترويج الصادرات لاستدامة النمو الاقتصادي، فإن أهمية سياسات التنافسية تعتبر مفصلية في تحقيق هذا النمو مهما كان مستوى المعرفة البشرية في بناء مؤشرات خالية من العيوب المنهجية.

جدول (4) تصنيف الدول العربية حسب مراحل التنمية ومتطلبات التنافسية

مرحلة التنمية	التنافسية		أهم مجالات التنافسية
	الدول العربية	الدول المقارنة	
المرحلة الأولى (1) التنافسية بوفرة العوامل	مصر، موريتانيا، سوريا، المغرب	الهند والصين	المتطلبات الأساسية أساسة والفعالية مهمة جداً
الانتقال من (1) إلى (2)	الجزائر، ليبيا، عمان، تونس، الأردن	كولومبيا، تايلاندا، فنزويلا	المتطلبات الأساسية أساسة ولكن الفعالية
الانتقال من المرحلة (2) إلى (3)	البحرين	باربادوس، التشيك، كوريا	لاختراع جداً يأخذ أهمية
المرحلة (3) (التنافسية بالاختراع)	قطر، الإمارات، الكويت	الولايات المتحدة، بريطانيا، اليابان.	كل العوامل مهمة

جدول (5) الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية

المؤشر
مُؤشر التنافسية العربية
مُؤشر التنافسية الجارية
الأداء الاقتصادي الكلي
▪ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
▪ الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
▪ معدل التضخم
▪ نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي
▪ استقرار أسعار الصرف
▪ نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي
▪ معدل تخفيض العملة
بيئة الأعمال والجاذبية
الحاكمية وفعالية المؤسسات
▪ الفساد الإداري
▪ احترام القانون والنظام
▪ البيروقراطية
البنية التحتية لتوزيع السلع و الخدمات
▪ الموانيء وطاقتها السنوية
▪ نسبة الطرق المعبدة
▪ سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف
▪ المطارات وطاقتها
▪ طول السكك الحديدية وطاقتها
▪ طول الطرق وطاقتها
▪ حضيرة السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)
▪ إستهلاك الطاقة الكهربائية
جاذبية الاستثمار
▪ مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)
▪ السيولة (معدل دوران الأسهم)
▪ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي
▪ حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي
▪ جاذبية الاستثمار
▪ مؤشر الجدارة الائتمانية
▪ إستثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي
▪ الضرائب للناتج المحلي الإجمالي
تدخل الحكومة في الاقتصاد
▪ نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي
▪ نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي
▪ حصة القطاع العام (الاستثمار / الاستثمار الاجمالي)
▪ الإعانات و التحويلات للناتج المحلي الإجمالي
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص
▪ نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي

المؤشر
▪ حصة الصادرات من التجارة العالمية
▪ مُعدل نمو حصة الصادرات
▪ مُعدل نمو الصادرات التحويلية
▪ الصادرات للفرد
▪ سرعة التكامل التجاري (% في درجة الانفتاح)
▪ معدل نمو الصادرات الناجم عن إرتفاع الطلب العالمي
▪ معدل نمو الصادرات الناجم عن إرتفاع حصة الصادرات
▪ معدل نمو الصادرات الناجم عن التنويع
▪ متوسط التعرفة الجمركية
▪ نسبة السلع المصنعة المصدرة
التكلفة والإنتاجية
▪ مُعدل النمو (الصناعات التحويلية)
▪ مُعدل الأجور
▪ نسبة الأجور في القيمة المضافة
▪ إنتاجية العمل في القطاع التحويلي
▪ سعر الصرف الحقيقي الفعلي (مُعدل التغير)
▪ أسعار الفائدة (الإقراض)
▪ الإنتاجية الكلية للعوامل (مُعدل نمو)
▪ مُعدل الضريبة
▪ حصةالصناعات التحويلية من الناتج
مُؤشر التنافسية الكُمونيّة
الطاقة الابتكارية توطين التقانة
▪ نسبة المتخرجين في العلوم والتقنية
▪ نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار
▪ نسبة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة إلى اجمالي الواردات
▪ نسبة الصادرات ذات التقانة العالية
رأس المال البشري
▪ مُعدلات التمدرس (الثانوي والجامعي)
▪ مُعدل توقع الحياة
▪ مُعدل إنخفاض الأمية
▪ مُعدل الانفاق على التعليم
نوعية البنية التحتية التقنية
▪ الربط للشبكة الكوكبية
▪ عدد الحواسيب المستخدمة
▪ كثافة خطوط الهاتف النقال
▪ عدد الهواتف (لكل 1000 شخص)

الهوامش

[1] يُوجد 136 مُؤشر كمي و84 مُؤشر نوعي، حيث أن الوزن الإجمالي يُعادل 203.2 ومنه وزن مُؤشرات الرأي تُعادل الثلث.

المراجع العربية

بلقاسم العباس، مفهوم التنافسية الوطنية ومنهجية قياس مستوياتها، الفصل الأول في كتاب محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، المعهد العربي للتخطيط، 2001.

تقرير التنافسية العربية 2006، المعهد العربي للتخطيط.

عدنان وديع، محرر، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، المعهد العربي للتخطيط، 2001.

عدنان وديع، حسن الحاج، التنافسية : تحدي الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2005.

المراجع الانجليزية

World Economic Forum, The Arab World Competitiveness Report 2007: Sustain the growth momentum. Oxford University Press, England.

UNDP, Technical Note1: Calculating the Human Development indices, Human Development, Report. Available on the internet. IMD (2007) World Competitiveness Report.

Oral, M and Chabchoub, H (1997) "An Estimation Model for Replicating the Ran Kings of the World Competitiveness Report" International Journal of Forecasting 13, 1997, 527-537.

Lal, S (2001), "Competitiveness Indies and Developing Countries: An Economic Evaluation of the Global Competitiveness Report" World Development, Vol 29, No.9 pp.150-1-1525.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون

النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول	**د. بلقاسم العباس**	**الخامس والسبعون**
العدد المقبل		
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	**د.علي عبدالقادر علي**	**السادس والسبعون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935

المعهـد العربي للتخطيط بالكويـت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 4848754 - 4844061 - 4843130 - (965)
فاكس : 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org